



بعضهم بعضا على ذلك **وقانا** اما من حيث الوزن والاعراب
 مجري موزون وموزون ممنوع من التعريف فيمكن هذا ذلك
 واما من ذهب الى الثاني فظاهر لان في العلية والتا
 منع **افعل** في قولك **افعل وزن اصبح** خالف بعضهم
 بعضا في ذلك **خلاف** من جعل حكم موزون صرفا كان اصلا
 منصرف ومن جعل حكم نفسه متعده صرفا للعوامد والوزن
وتون مفاعلة في قولك **فاعلة مفاعلة وزن ضارب**
مضارة للتمكن وهو صرف على الراي **الماول** الذي
 ينظر صاحبه الى حكم الموزون لانه منصرف وهو ظاهر **ولما**
على الراي الثاني الثاني الذي يجعل صاحبه
 حكم نفسه فليست في الصرف قطعا لان الوزن هنا هو
 مفاعلة في تصرف للعلمين والنايت فدخل التنوين
 فيه للمقابلة اي ليكون تنوينه مقابلا للتنوين الذي
 في الموزون وهذا مخالف لقوله تنوين المقابلة هو
 اللاحت جميع المونث الساكنة في مقابلة نون الجمع المذكور
 وقوله **لا طراة** اي لا طراد التنوين في **الموزون**
 جواب عن سوال مقدم قد ردت ان يقال لو كان طلب اللفظ

بين الزينة والموزون معتبرا لوقوع الفعل في قولك افعل
 وزن اصبح وليس فليس وقير الجواب بالياء الوقف
 وذلك ان التنوين مطرد في جميع صورها بوزن مفاعلة
 من ذلك فاعل مفاعلة ان لم يرد الاضربا بخلاف
 افعل فانه قد يكون غير صرف كما علم ونحوه علما فام
 يترك ولا يلزم من طلب المقابلة بالنسبة الى ما اطرد
 طلبها بالنسبة الى ما لم يطرد واعلم ان استعمال هذه
 الامثلة التي يوزن بها امر اضطرر عليه النحاة فيخرج
 ان يقع ذلك في كلام العرب وكلام حكماء اهل كل لغة فيقصد
 بها الفطها دون معناها فهي علم لذلك اللفظ كما هو
 كلمة استنهام وضرب فعلة ض قال الرضي لان مثل هذه
 موضوع لشيء بعينه غير مشاؤل غيره وهو ضوق ان مثل
 من مدلول هو لسعي الى مدلول اخر هو اللفظ قال الشريف
 الجرجاني في شرح المقام انما كان مثل هذا معرفة كما ينبغي
 هذا اللفظ فهو كما علم في تعيين المراد وتبيين صوره ولو كان
 علما حقيقة للوزن ان يكون المهادت اخرا في ردها انما
 موضوعه ذلك وهو ما لا يثقف اليه وفيه ظلال اول

قلت